جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

القيود فى الدرس البلاغي

الدكتور
عادل محمد محمد الأكرت
أستاذ البلاغة والنقد المساعد
فى كلية اللغة العربية بالقاهرة

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م

الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده القرآن هادياً للتى هى أقوم، وأمرنا سبحانه بالتفكر والتأمل فى آياته؛ فقال سبحانه: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1].

والصلاة والسلام على أشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا محمد النبى الأمى الكريم، الذي آتاه ربه جوامع الكلم فكان أفصح الفصحاء وأبلغ البلغاء.

وبعد،،،

فموضوع هذا البحث هو: القيود فى الدرس البلاغي، وقد بنيته على مقدمة وتمهيد وعدة مباحث وخاتمة. تحدثت فى المقدمة عن المنهج الذى أسير عليه فى البحث. وتناولت فى التمهيد مفهوم القيد لغة واصطلاحاً وأنواع القيود ، ومكانة القيد فى التركيب.

وتناولت فى المباحث مفهوم القيود عند النحاة، ونظرتهم إلى قيمة القيد فى الجملة، وبينت ما يتبادر من ظاهر كلامهم من كون القيد أمر زائداً لا يتوقف عليه معنى الكلام، وأثبت أن هذا الفهم لا يتفق مع حقيقة موقفهم من القيود.

ثم تناولت دراسة القيود عند البلاغيين، فتتبعت حديث الإمام عبد القاهر عن القيد فى كتابيه: دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، وبينت مكانة القيد فى نظم الكلام عنده، ووازنت بين نظرته إلى القيد ونظرة المتأخرين من البلاغيين.

ثم حاولت أن أضع منهجاً لدراسة القيود فى البلاغة التطبيقية، بحيث يظهر لنا من خلاله مكانة القيد وأهميته فى الكلام، وذلك بالنظر إلى القيد على أنه عنصر أصيل تتوقف عليه صورة المعنى.

وقد استعنت فى ذلك بكلام علماء البلاغة وبكلام المفسرين.

---

(١) سورة ص: آية ٢٩.

وقد ذكرت كثيراً من الشواهد التى تكشف عن هذا المنهج، وخاصة التراكيب التى يبدو ظاهرها أن القيد لا تتوقف عليه الدلالة على المعنى المراد؛ لأن القيود فيها جاءت على غير المألوف المعتاد فى فائدتها.

وعالجت من خلال هذا المنهج مجىء القيد على غير المألوف فى نظمه.

فالله أسأل أن يكون عملى خالصاً لوجهه الكريم، وان ينفع به، وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت ، وإليه أنيب.

د. عادل محمد الأكرت

تمهيد

القيود: جمع قيد. والقيد يدور معناه فى اللغة حول المنع، يقال قيدت الدابة إذا منعتها من الحركة، و"يقال للفرس الجواد الذى يلحق الطرائد من الوحش: قيد الأوابد ، معناه أنه يلحق الوحش لجودته، ويمنعه من الفوات بسرعته، فكأنها مقيدة له لا تعدو. وفى الحديث "قيد الإيمان الفتك" معناه أن الإيمان يمنع عن الفتك بالمؤمن، كما يمنع ذا العيث عن الفساد قيده الذى قيد به"[١].

ولا يبعد المعنى الاصطلاحى للقيد فى الكلام عن المعنى اللغوى، فالقيد فى الكلام يمنع عموم الحكم وإطلاقه، وذلك على سبيل الاستعارة بتشبيه منع عموم الكلام بمنع القيد الحسى للدابة عن الحركة. فالحكم بدون القيد مطلق عام، والحكم مع القيد مخصص محدد؛ لأن القيد منع عمومه.

والمقصود بالقيد فى التراكيب كل ما زاد عن ركنى الجملة، فهو كل لفظ له محل من الإعراب، وليس مسنداً ولا مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه ولا صلة.

فالقيود هى: "المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والتوابع والشرط والأفعال الناسخة[٢].

ومجىء الكلام مقيداً يجعل التركيب كله جزءاً واحداً، لا تظهر صورة المعنى إلا بذكر آخر شىء فيه، ولو لم تأت بالقيد ما أفاد التركيب معنى، فضلاً عن أن يكون له مزية.

إن بناء الجملة مشتملة على القيود ينتج عنه تغير المعنى، فيصير المعنى مع القيد غير الذى كان عند بنائها على الإطلاق، وذلك بالاكتفاء بركنى الاسناد. ومن هنا فإن القيود لا تزيد فى معنى التركيب، بل تفيد معنى جديداً مغايراً للمعنى المفاد بدون ذكرها.

والتراكيب متنوعة البناء، فمنها ما يبنى على ركنى الإسناد فقط، ومنها ما يبنى مع ركنى الإسناد على القيود، والمتكلم يختار ما يراه مناسباً للمعنى المقصود. وهذا البحث يحاول الكشف عن السر فى بناء التركيب على القيود،

---

(١) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة قيد.

(٢) ينظر: معجم البلاغة العربية، د. بدوى طبانة، /٥٧٤، ط رابعة، ١٩٩٧، دار المنار، جدة.

طالما أنه يجوز له البناء على الإطلاق والبناء على التقييد، فالبلاغة تكمن فى البحث عن أسباب اختيار طريق فى النظم دون طريق آخر، والعدول عن هذا إلى ذاك.

قال الإمام عبد القاهر: "واعلم أنه إذا كان بينا فى الشىء أنه لا يحتمل إلاّ الوجه الذى هو عليه حتى لا يشكل، وحتى لا يحتاج فى العلم بأن ذلك حقه وأنه الصواب، إلى فكر وروية = فلا مزية، وإنما تكون المزية ويجب الفضل إذا احتمل فى ظاهر الحال غير الوجه الذى جاء عليه وجهاً آخر، ثم رأيت النفس تنبو عن ذلك الوجه الآخر، ورأيت للذى جاء عليه حسناً وقبولاً تعدمهما إذا أنت تركته إلى الثانى"[١].

وهذا البحث يحاول الكشف عن أسباب العدول والاختيار فى بناء التركيب على القيود ، وفى تنوع القيد وخصائص نظمه، والله المستعان ، ومنه التوفيق والسداد.

(١) دلائل الإعجاز: /٢٨٦.

القيود عند النحاة

القيود: جمع قيد، والقيد فى الكلام: هو كل لفظ له محل من الإعراب وليس مسنداً، ولا مسنداً إليه، ولا مضافاً إليه ولا صلة.

فالقيود فى الجملة هى: المفاعيل والحال والتمييز والاستثناء والتوابع والشرط والافعال الناسخة(١).

وإذا تأملنا كلام النحاة عن القيود وجدنا أنهم يطلقون على كل ما زاد عن ركنى الجملة أنه فضلة، والفضلة مأخوذة من الفضل وهو الزيادة. أي أن هذه القيود تحقق فى الكلام زيادة فى المعنى.

فوصف النحاة للقيود بأنها فضلة لا يفهم منه انه يمكن الاستغناء عنها؛ لأنه لا يتوقف المعنى عليها. وإنما يفهم منه أن الجملة لا تكون مفيدة فائدة ما إلا بهذين الركنين – المسند والمسند إليه–، فهما الحدّ الأدنى لبناء الجملة حتى تفيد معنى ما.

فالمقصود بوصف "الحال" بالفضلة هو التفريق بينها وبين الخبر، فالخبر وصف فى المعنى كالحال، وهما يتفقان مع النعت فى هذه الناحية، والمشكلة جاءت من اخذ كلام النحاة على ظاهره، ففهم كلامهم على غير وجهه، ذكر ابن هشام فى معرض حديثه عن الفروق بين التمييز والحال:

"أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿ولَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا...﴾ ، ﴿ .. لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾، وقال:

إنما الميت من يعيش كئيبا ∴ كاسفاً باله قليل الرجاء

بخلاف التمييز"(٢).

فقد فهم بعض الدراسين من كلام ابن هشام أن هناك أحوالاً لا يتوقف الكلام عليها، أى أنه يمكن الاستغناء عنها، وهذا الفهم ترجمة لمعنى كلمة "فضلة" بالنظر إلى الظاهر. ومثل هذا الفهم يستبعد من عالم كبير فى وزن ابن هشام.

---

(١) ينظر: معجم البلاغة العربية، د. بدوى طبانه، ٥٧٤ ط رابعة، ١٩٩٧، دار المنارة ، جدة.

(٢) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصارى، ت. محمد محى الدين عبد الحميد، ٤٦١/٢، ط المدنى، القاهرة.

والفهم الذى استريح إليه من كلام ابن هشام هو أن هناك تراكيب يكتفى فيها بركنى الإسناد، فلا يذكر فيها حال ويفيد التركيب فائدة مغايرة للفائدة التى تتحقق عند ذكر الحال.

فمثلاً فى قولنا: جائنى زيد راكباً. من الممكن أن نكتفى بركنى الجملة ونقول: جاءنى زيد، والتركيب يفيد نسبة المجئ إلى زيد، وليس فيه بيان هيئة المجئ، لأن المقام لا يقتضى ذكر الحال، والكلام مستقيم ومفيد فائدة، إلا أنها فائدة مغايرة للفائدة التى تتحقق عند ذكر الحال، وهناك تراكيب لا تفيد أي فائدة ولا يستقيم معناها إلا بذكر الحال، وذلك كالتراكيب التى أوردها ابن هشام، وهى قوله تعالى: ﴿ولَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا..﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ .. لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾[2]، وفى قول الشاعر : إنما الميت من يعيش كئيبا.." فهل يمكن أن يقال فى غير القرآن: ولا تمش فى الأرض، ولا تقربوا الصلاة، وفى قول الشاعر إنما الميت من يعيش. لا يمكن أن يأتى الكلام فى مثل هذه التراكيب بدون الحال؛ لأن الكلام هنا بدون الحال لا يفيد أدنى فائدة، ولا معنى له على الإطلاق.

وخلو مثل هذه التراكيب من أيّ فائدة عند ترك الحال ليس ناجماً عن الحال فى ذاتها، ولكنه ناجم من طبيعة الجملة وطريقة بنائها، فقد جاء الفعل منهياً عنه ولا يستقيم المعنى إلّا بتقييد النهى بصفة تحقق المعنى المقصود فمثل هذه الأفعال لا يمكن أن توجد فى حالة الإطلاق، فكان تقييدها أمراً لازماً لا يمكن العدول عنه.

وكذلك قول الشاعر، لا يمكن الإخبار عن الميت بمطلق العيش ولكن بالعيش المقيد بالكآبة وذهاب الهمة واضمحلال الرجاء.

وقد كشف صاحب التصريح بمضمون التوضيح عن المقصود بوصف الحال بالفضله، وجاء كلامه واضحاً فى أن المراد بالفضلة ما جاء بعد ركنى الجملة، وليس المراد به ما يمكن الاستغناء عنه، وان وصف الحال بالفضلة للتفريق بينه وبين الخبر. وذلك فى قوله: "وخرج بذكر الفضلة الخبر فى نحو: زيد ضاحك؛ فإن

---

(١) سورة لقمان: آية ١٨.

(٢) سورة النسا: آية ٤٣.

"ضاحك" وإن كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة، والمراد بالفضلة هنا ما يأتى بعد تمام الجملة، لا ما يستغنى الكلام عنه، ليدخل نحو: "كسالى"، من قوله تعإلى ﴿..قَامُوا كُسَالَىٰ﴾ فإن "كسإلى حال، ولا يستغنى الكلام عنه"[1]، فكسإلى حال ولا يصح الكلام بدونها؛ لوجوب اختلاف الشرط والجواب.

فهناك اتفاق بين الحال والخبر، فى أن كلاً منهما يفيد إثبات المعنى للشيء، فالخبر صفة فى المعنى للمبتدأ ، والحال صفة فى المعنى لصاحب الحال.. ويختلفان فى ان الخبر ركن أساسي فى الجملة لا يتم الكلام بدونه، وانه وصف للمبتدا من أول الأمر بدون واسطة وأنه مطلق غير مقيد بهيئة معينة.

بخلاف الحال، فإنها وصف لصاحب الحال بعد أن تتم الجملة بذكر ركنيها الأصليين، وان إثباتها لصاحب الحال جاء بواسطة التبع لغيره، وأن إثباتها لصاحب الحال ليس مطلقاً فى كل الأحوال، وإنما إثباتها لصاحبها فى حيز وجود الفعل خاصة.

وقد أشار الإمام عبد القاهر إلى وجه الاتفاق ووجه الاختلاف بين الخبر والحال وذلك فى قوله: "إعلم أن الخبر ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة فى خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كمنطلق فى قولك: زيد منطلق، والفعل كقولك: خرج زيد، وكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل فى الفائدة، والثانى هو الحال، كقولك: جاءنى زيد راكباً، وذاك لأن الحال خبر فى الحقيقة، من حيث أنك تثبت بها المعنى لذى الحال كما تثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ، وبالفعل للفاعل، ألا تراك قد اثبت الركوب فى قولك: "جاءنى زيد راكباً" لزيد؟ إلّا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فى إخبارك عنه بالمجئ، وهو أن تجعله بهذه الهيئة فى مجيئه، ولم تجرد إثباتك للركوب ولم تباشره به ابتداء، بل بدأت فأثبت المجئ، ثم وصلت به الركوب فالتبس به الإثبات على سبيل التبع لغيره، وبشرط أن تكون فى صلته، واما فى

(١) التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى – دراسة وتحقيق د. عبدالفتاح بحيرى إبراهيم، ٥٩٩/٢.

الخبر المطلق نحو: زيد منطلق، وخرج عمرو، فإنك أثبت المعنى إثباتا جردته له، وجعلته يباشره من غير واسطة، ومن غير ان يتسبب بغيره إليه"[١].

والفرق بين الخبر والنعت النحوى من جهة المعنى: أن الخبر من شأنه أن يكون مجهولاً، والنعت من شأنه أن يكون معلوم الانتساب إلى المنعوت، قال السيد الشريف الجرجانى: "ومن ثم اشتهر أن الصفات قبل العلم بها أخبـــار، والأخبـــار العلم بها بعد صفات"[٢].

(١) دلائل الإعجاز: ٢١٢، ٢١٣ – ت محمود شاكر ، ط الخانجي، القاهرة.

(٢) ينظر: حاشية السيد على الكشاف: ٢٥١/١.

القيود عند الإمام عبد القاهر

القيد عند الإمام عبد القاهر معنى من معانى النحو، وطريق من طرق تعليق الكلم بعضها ببعض، له أثر كبير فى تحديد المعنى وإبراز سماته، شأنه فى ذلك شأن جميع عناصر النظم.

تأمل حديث الإمام عبد القاهر عن النظم وطرقه: "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم ، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما.

فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً، أو عطف بيان، أو بدلاً، أو عطفاً بحرف، أو بأن يكون تمييزاً قد جلاه ، منتصباً عن تمام الاسم.

وأما تعلق الاسم بالفعل، فبأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً، أو بان يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول، وذلك فى خبر كان وأخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء"[١]،

والتقييد مقابل للإطلاق، أى أن الحكم بدون القيد مطلق، وبوجود القيد مخصص.

والحكم – وهو الاسناد– لا يتأتى من جزء واحد، وإنما يتأتى من جزئين هما المسند إليه والمسند، فإذا قصد إطلاق الحكم بني الكلام على ركني الإسناد فقط، وإذا قصد تخصيصه بنى الكلام على قيود تتعلق بركني الإسناد.

قال الإمام عبد القاهر: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لابد من مسند ومسند إليه"[٢]، وقال: "ان حكم كل ما عدا جزئي الجملة – الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر – أن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفى"[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز: /٤، ٥، ٦، بتصرف قليل.

(٢) المصدر السابق: /٧.

(٣) المصدر السابق: /٥٤٤.

وقد صرح الإمام عبد القاهر بلفظ القيد فى أكثر من موضع:

ففي حديثه عن تعريف الخبر بأل الجنسية أشار إلى أن هذا التعريف يفيد القصر الحقيقى التحقيقي إذا قيد الخبر بقيد يجعله نوعاً خاصاً، كالتقييد بالظرف والحال والصفة والمفعول وغيرها – قال الإمام عبد القاهر: "أن تقصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه، لا على معنى المبالغة وترك الاعتداد بوجوده فى غير المخبر عنه، بل على دعوى أنه لا يوجد إلا منه. ولا يكون ذلك إلا إذا قيدت المعنى بشيء يخصصه ويجعله فى حكم نوع برأسه، وذلك كنحو أن يقيد بالحال والوقت كقولك: "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيراً، وهكذا إذا كان الخبر بمعنى يتعدى، ثم اشترطت له مفعولاً مخصوصاً، كقول الأعشى:

هو الواهب المئة المصطفاة ∴ إما مخاضا وإما عشاراً[١]

وقوله: "إن من حكم النفى إذا دخل على كلام؛ ثم كان فى ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، ان يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصاً"[٢]، وقوله: "وإذا كان هذا حكم النفى إذا دخل على كلام فيه تقييد، فإن التأكيد ضرب من التقييد"[٣].

(١)المرجع السابق: /١٨٠.
(٢)المرجع السابق: /٢٧٩.
(٣)المرجع السابق: /٢٨٠.

مكانة القيود فى الجملة

القيود عند الإمام عبد القاهر أصل أصيل فى الكلام لا تتم صورة المعنى بدونها، وبهذه القيود تتفاوت دلالات التراكيب، وتختلف المعانى المفادة منها. فلا فرق عنده بين القيود وبين ركنى الجملة من هذه الناحية.

ولكن الفرق من ناحية بناء الجملة، فالقيود لا يمكن أن تأتى مستقلة في بناء التركيب، بل تذكر على وجه التبعية لركنى الجملة، وهذا بخلاف ركنى الجملة فإنهما يأتيان على وجه الاستقلال والانفراد، تأمل كلام الشيخ عبد القاهر فى معرض حديثه عن نوع من الجمل يأتى تابعاً لما قبله و لايمكن إفراده وذكره مستقلاً، شأنه فى ذلك شأن ما يذكر بعد تمام الجملة من القيود: "وكان منزلتها منها منزلة المفعول والظرف وسائر ما يجىء بعد تمام الجملة من معمولات الفعل، مما لا يمكن إفراده عن الجملة، وان يعتد كلاماً على حدته"(١). وقال فى معرض حديثه عن التشبيه المركب وان الواو التى قد تاتى فيه هى واو الحال، فهى تابعة لما قبلها، وليست مستقلة" وهى إذا كانت حالية فهى كالصفة فى كونها تابعة، وبحيث لا ينفرد بالذكر ، بل يذكر فى ضمن الأول، وعلى أنه من تبعه وحاشيته"(٢).

فالقيود فى الجملة تحقق فائدة جديدة مغايرة لما يستفاد من ركنى الجملة، بل إن المزية فى الكلام لا تنسب إلاّ إلى هذه القيود، فلو أسقطت القيود من الجملة لم يكن للكلام معنى فضلاً عن ان يكون له مزية وتفرد.

تأمل حديث الإمام عبد القاهر عن مكانة القيود، وتوقف المزية فى الكلام عليها عند تعليقه على بيت الفرزدق:

وما حملت أم امرئ فى ضلوعها ∴ أعقَّ من الجانى عليها هجائياً

فالمعنى الذى أراده الفرزدق لا يتحقق من الاكتفاء بالفعل والفاعل "وما حملت أم امرئ". والذى يكشف عن صورة المعنى الذى أراده الفرزدق هو ما

---

(١) المرجع السابق: /٢٤٤.

(٢) أسرار البلاغة: /١٩٨ ، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدنى، ط اولى، ١٩٩١م.

ذكره من قيود متنوعة لا يستغنى ببعضها عن الآخر حتى ياء المتكلم التى فى آخر كلمة فى البيت.

وإليك حديث الشيخ عن مكانة القيود فى البيت: "والنكتة التى يجب ان تراعى فى هذا ، انه لا تتبين لك صورة المعنى الذى هو معنى الفرزدق إلا عند آخر حرف من البيت، حتى إن قطعت عنه قوله "هجائياً" بل الياء التى هي ضمير الفرزدق، لم يكن الذي تعقله منه مما أراده الفرزدق بسبيل، لأن غرضه تهويل أمر هجائه، والتحذير منه، وأن من عرَّض أمه له كان قد عرضها لأعظم ما يكون من الشر"[١]، وقوله: "فإنك إذا نظرت لم تشك فى ان الاصل والأساس هو قوله: "وما حملت أم امرئ، وأن ما جاوز ذلك من الكلمات إلى آخر البيت مستنداً إليه ومبنى عليه، وأنك إن رفعته لم تجد لشئ منها بيانا، ولا رأيت لذكرها معنى، والسبب الذى من اجله كان كذلك: أن من حكم كل ما عدا جزئي الجملة "الفعل والفاعل" و "المبتدأ والخبر" أن يكون تخصيصاً للمعنى المثبت أو المنفى، فقوله: "فى ضلوعها" يفيد أولاً أنه لم يرد نفى الحمل على الإطلاق، ولكن الحمل فى الضلوع، وقوله : "أعقَّ" يفيد أنه لم يرد هذا الحمل الذي هو حمل فى الضلوع أيضاً على الإطلاق، ولكن حملاً فى الضلوع محموله أعق من الجانى عليها هجاءه[٢].

وفى معرض حديث الشيخ عن التمثيل المركب أشار إلى نوع من انواعه ينتزع فيه وجه الشبه من الوصف المشبه به منضماً اليه غيره من متعلقاته كالمفعول والجار والمجرور والحال وغيرها من المتعلقات، كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بـ "القابض على الماء، كما فى قول مجنون ليلى:

فأصبحت من ليلى الغداة كقابض ∴ على الماء خانته فروج الأصابع

فبدون الجار والمجرور "على الماء" لا يصح التشبيه، بل لا يكون للكلام معنى فوجه الشبه لا يتحقق إلاّ من القبض وما تعدى إليه ، وهو "على الماء"[٣].

---

(١) دلائل الإعجاز: /٥٣٥.

(٢) المرجع السابق: /٥٤٤ بتصرف قليل.

(٣) ينظر: أسرار البلاغة: /١٠٤، ١٠٥.

وتأمل مكانة الحال فى تحقيق وجه الشبه بين الطرفين فى قول الشاعر:

وقولك ما قد قلت فى أمر أشعث ∴ فأصبحت كالحادى بغير بعير

فوجه الشبه لا يتحقق من ذكر "الحادى" وحده، بل لا بد من ذكر الحال "بغير بعير" لأن الحدو وحده لا يفيد المعنى المقصود وهو التزين والافتخار بما لا يملك(١).

وتأمل حاجة التشبيه إلى المفعول والجار والمجرور فى قول الشاعر:

يا طيئ السهل والأجبال موعدكم ∴ كمبتغي الصيد فى عريسة الأسد

فالمعنى المقصود من التشبيه هو تصوير المخاطرة بالنفس فى طلب الامر العسير، وهذا المعنى لا يتحقق بذكر الفعل والفاعل والمفعول، بل لا بد من ذكر الجار والمجرور "فى عريسة الأسد" حتى يتحقق وجه الشبه بين الطرفين، وعن هذه القيود ومكانتها فى صحة التشبيه، يقول الإمام عبد القاهر: "وأما الثاني: وهو ما ينتزع منه الشبه لأمر لا يرجع إلى نفسه، فمثاله أن يتعدى الفعل إلى شيء مخصوص يكون له من أجله حكم خاص، نحو كونه واقعاً فى موقعه وعلى الصواب، أو واقعا غير موقعه ، كقولهم: "هو كالقابض على الماء، فالشبه ههنا منتزع مما بين القبض والماء، وليس بمنتزع من القبض نفسه... وإذا ثبت هذا، فكل شبه كان هذا سبيله، فإنك لا تجد بين المعنى المذكور وبين المشبه به إذا افردته، ملابسه البتة"(٢).

وانظر إلى الحال واهميتها فى توجيه المعنى فى قول أمرئ القيس:

يغط غطيط البكر شد خناقه ∴ ليقتلني والمرء ليس بقتال

أيقتلني والمشرفى مضاجعى ∴ ومسنونة زرق كأنياب أغوال

الغرض من الاستفهام الانكار التكذيبي، والإنكار موجه إلى الفعل وهو القتل، على معنى انه لا يكون قتل من زوج المعشوقة ولا من غيره، وفى البيت دليلان

---

(١) ينظر: السابق: /١٠٧.

(٢) أسرار البلاغة: /١٠٤، ١٠٥، بتصرف قليل.

على أن المقصود إنكار القتل من أصله، الدليل الأول: إيلاء الفعل همزة الاستفهام، فأفاد أن المقصود إنكار الفعل لا انكار الفاعل، كما صرح به الإمام عبدالقاهر[١].

والدليل الثاني: – وهو موضع الاستشهاد بهذا البيت – هو تقييد القتل بالجملة الحالية "والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق.." حيث ذكر السلاح الذى يمنع حدوث القتل من اى فاعل كان، أى كيف يكون قتل والحال أن هذه الأسلحة الفتاكة لا تفارقنى فى اليقظة والمنام – فالتقييد بالحال هنا يدفع توهم من يقول إن المقصود بالانكار هو الفاعل –أى زوج المعشوقة– مستنداً فى توهمه على ما وصف به الشاعر هذا الزوج بأنه يغط غطيط البعير الذي شد خناقه، وبأنه جبان ضعيف، ليس من القتل فى شيء، هذه الاوصاف للزوج توهم أن الشاعر قصد إنكار حدوث القتل منه خاصة، وأن غيره هو الذى يقدر على القتل. ولكن هذا التوهم تبطله الجملة الحالية "والشرفى مضاجعى.." لأن الشاعر لو اراد هذا المعنى لما ذكر استعداده بهذه الأسلحة؛ إذ لا حاجة للسلاح أمام ضعيف جبان. قال الشيخ عبد القاهر: "وقد يظن الظان أنه يجوز أن يكون فى معنى انه ليس بالذى يجيء منه أن يقتل مثلى، ويتعلق بأنه قال قبل:

يغط غطيط البكر شد خناقه ∴ ليقتلنى والمرء ليس بقتال

ولكنه إذا نظر علم انه لا يجوز، وذاك لأنه قال : " والمشرفى مضاجعى"، فذكر ما يكون منعاً من الفعل، ومحال أن يقول: "هو ممن لا يجيء منه الفعل، ثم يقول: إنى أمنعه ؛ لأن المنع يتصور فيمن يجيء منه الفعل، ومع من يصح منه ، لامن هو منه محال، ومن هو نفسه عنه عاجز، فاعرفه"[٢].

"وكأن امرأ القيس لما أفرغ هذا الرجل من كل ما يهتم به الخصم من أحوال خصيمه استشعر أن وراء هذا أنه لو كان امرءا ذا شأن لأخاف الشاعر، فقال: "أيقتلنى" ليرشد إلى أن قتله مستبعد منه ومن غيره، وذكر عدته ليؤكد ذلك، وبهذا يحقق معنى دقيقاً بين محظورين، فلو أنه اكتفى بوصفة بالضعف والخور لما كان

(١) دلائل الإعجاز: /١١٧.
(٢) المرجع السابق: /١١٩.

فى ذلك تنويه بشجاعة الشاعر واقتداره، ولو أنه اكتفى بوصف نفسه بالقوة وكمال العدة لأوهم أن صاحبها مما يحتفل بملاقاته"[١].

وشبيه ببيت امرئ القيس فى الدلالة على اهمية القيد؛ وأن له النصيب الاكبر فى إفادة الحسن والمزية فى الكلام قول المتنبى:

غصب الدهر والملوك عليها ∴ فبناها فى وجنة الدهر خالا

يصف المتنبى فى هذا البيت قلعة الحدث التى بناها سيف الدولة. وقد جعل للدهر وجنة، وجعل البناء خالاً فى الوجنة، على طريقة الاستعارة المكنية التى تضفى على غير الحىّ صفة الحي.. والحسن الذى فى هذا البيت ليس ناجماً من الاستعارة وحدها، وإنما الحسن فى تقييد البناء بالحال "خالاً"، فأفاد أن بناءها على هيئة الخال فى وجنة الدهر من بداية بنائها. قال الإمام معلقاً على هذا البيت بعد أن وصفه بالنادر فى أن الحسن والمزية يرجعان إلى النظم لا إلى اللفظ: "قد ترى فى أول الأمر أن حسنه أجمع فى أن جعل للدهر وجنة، وجعل البنية خالاً فى الوجنة، وليس الامر على ذلك، فإن موضع الأعجوبة فى أن أخرج الكلام مخرجه الذى ترى، وأن أتى "بالخال" منصوباً على الحال من قوله فبناها. أفلا ترى أنك لو قلت: وهى خال فى وجنة الدهر. لوجدت الصورة غير ما ترى".[٢]

وتأمل صنيع التمييز فى التركيب وما حققه من حسن ومزية، وذلك فى قوله تعالى حكاية عن زكريا –عليه السلام–: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٣]، فالحسن والمزية فى الجملة لا يرجعان إلى الاستعارة فى "اشتعل"، ولا إلى المجاز العقلى فى اسناد الاشتعال إلى المكان، وهو الرأس، فليس الحسن والمزية فى الاستعارة والمجاز العقلى وحدهما، ولكن تم الحسن ووصل الغاية بمعاونة النظم، حيث اشتمل التركيب على التمييز "شيبا" المحول عن الفاعل، فأفاد بجانب اللمعان والظهور الإحاطة والشمول، وهذه الإفادة لا تتحقق لو جاء التركيب بدون التمييز

(١) دلالات التراكيب: للدكتور. محمد أبو موسى، /٢٣٧، ط. وهبة، ط. ثانية، ١٩٨٧م.
(٢) دلائل الإعجاز: /١٠٣.
(٣) سورة مريم : آية ٤.

مع وجود الاستعارة والمجاز ، كما لو قيل اشتعل الشيب فى الــرأس أو اشــتعل شيب الرأس، أو اشتعل الرأس.

قال الإمام عبد القاهر كاشفاً عن مكانة النظم فى المزية عن طريق التمييــز فى هذه الآية انك ترى الناس إذا ذكروا قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ لــم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة، ولم ينسبوا الشرف إلا إليها، ولم يــروا للمزيــة موجباً سواها. هكذا ترى الامر فى ظاهر كلامهم. وليس الأمر على ذلك، ولا هذا الشرف العظيم، ولا هذه المزية الجليلة، وهذه الروعة التى تدخل علــى النفــوس عند هذا الكلام لمجرد الاستعارة، ولكن لأن سلك بالكلام طريق ما يسند الفعل فيه إلى الشيء وهو لما هو من سببه، فيرفع به ما يسند اليه، ويؤتى بالذي الفعل له فى المعنى منصوباً بعده، كقولهم: طاب زيد نفساً، وقر عمرو عيناً"(١).

ويبين سبب أفضلية بناء التركيب على التمييز بقوله: "فإن السبب أنه يفيــد مع لمعان الشيب فى الرأس الذى هو أصل المعنى الشمول، وأنه قد شــاع فيــه، وأخذه من نواحيه، وانه قد استغرقه وعم جملته، حتى لم يبق من السواد شيء، أو لم يبق منه إلا ما لا يعتد به، وهذا ما لايكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب فى الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة"(٢).

ونجد أيضاً للإمام إشارة إلى القيد فى معرض حديثه عن التعبير عن نقص الصفة بوجود ضدها، وقرر أن الصفة وضدها يستحيل أن يجتمعا لشخص واحد، وهذا الحكم يتحقق فى حالة إطلاق الصفة، أما إذا قيدت فإنه يصح اجتماع الصفة وضدها لشخص واحد، والذى سوغ ذلك هو القيد. تأمل قوله: "وذلك أن فى إثبات أحد الضدين وصفا للشيء نفياً للضد الآخر؛ لاستحالة أن يوجدا معاً فيه، فيكــون الشخص حياً ميتاً معاً، أصم سميعاً فى حالة واحدة... هذا هو ظاهر المذهب فــى الامر والحكم إذا أطلق القول، فأما إذا قيد كقوله: "أصم عما ساءه سميع.. فتثبت له الصفتان معا على الجملة، إلا أن مرجع ذلك إلى أن يقال إنه كان يفقد الســمع

(١) دلائل الإعجاز: /١٠٠.
(٢) المرجع السابق: /١٠١.

فى حال ويعود إليه فى حال، أو انه فى حق هذا الجنس فاقد الإدراك مسلوبه، وفيما عداه كائن على حكم السميع، فلم يثبت له الصمم على الجملة، إلا للحكم بأن وجود سمعه كالعدم، إلا أن ذلك فى شيء ودون شيء، وعلى التقييد دون الإطلاق"(١).

وفى معرض حديث الإمام عن التشبيهات التى تصلح أن تتحول إلى استعارة والتى لا تصلح قرر حكما بأن المشبه به فى التشبيه الصريح يكون معرفة، ولا يكون نكرة إلا إذا خصصت بالصفة، وذلك فى قوله: "إن التشبيه إذا كان صريحاً بالكاف ومثل كان الأعرف الاشهر فى المشبه به أن يكون معرفة، ... ولا يكاد يجيء نكرة مجيئاً يرتضى نحو: هو كأسد، وكبحر وكغيث، إلا أن يخصص بصفة نحو: كبحر زاخر"(٢).

وفى مقام آخر نبه الإمام إلى حكم هام، هو أن هناك نكرات يجب أن تكون مطلقة، ولا تخصص بوصف، وذلك فى النكرات التى لا يندرج تحتها أنواع، وهذه حقها أن تأتى مطلقة من غير تخصيص بالوصف؛ لأن وصفها يفيد أن هناك نوعاً آخر لهذه النكرة غير الذى فهم من الوصف، مع أن الموصوف لا يندرج تحته انواع، ولهذا حكم الإمام على بيت أبى تمام بالاستكراه والنبو، فى قوله:

قريب الندى نائى المحل كأنه ∴ هلال قريب النور ناءٍ منازله

حيث وصف "هلال" النكرة بكونه قريب النور ناء منازله، وهذا الوصف أفاد أن هناك نوعاً آخر للهلال لا يتصف بهذه الصفة، وهذا لا وجود له؛ لأن الهلال لا يندرج تحته أنواع، تأمل حديث الإمام: "ومما جاء مستكرها نابياً يتظلم منه المعنى وينكره قول أبى تمام:

قريب الندى نائى المحل كأنه ∴ هلال قريب النور ناءٍ منازله

(١) أسرار البلاغة: /٧٨، ٧٩، بتصرف قليل.
(٢) المرجع السابق: /٢٤٩، ٢٤٧، بتصرف قليل.

سبب الاستكراه، وأن المعنى ينبو عنه: أنه يوهم بظاهره أن ههنا أهلة ليس لها هذا الحكم، أعنى أنه ينأى مكانه ويدنو نوره. وذلك محال، فالذى يستقيم عليه الكلام أن يؤتى به معرفاً على حده فى بيت البحترى:

كالبدر أفرط فى العلو وضوءه ∴ للعصبة السارين جِد قريب[1]

(١) المرجع السابق: /٣١٣.

القيود عند مدرسة السكاكى

درس البلاغيون المتأخرون القيود فى موضعين:

الأول: عند حديثهم عن التوابع الخمسة التى تصحب المسند إليه، وهى: الصفة والتوكيد والبيان والبدل والعطف.

الثانى: عند حديثهم عن تقييد المسند، وقد بينوا الغرض من التقييد فى الموضعين بأنه لتربية الفائدة.

ففى الموضع الأول قال عضد الدين الأيجى: "النوع الثالث فى التوابع، وهى لتربية الفائدة؛ لأنها تفيد زيادة تقييد لمتبوعها". ويشرح سيف الدين الأبهرى كلام الإيجى فى قوله: "فالحالة المقتضبة لإيراد التابع مطلقاً هى تربية الفائدة، أى زيادة ما قصد بالخبر أن يفهمه السامع؛ فإن التابع يفيد زيادته؛ لأنه كلما حصل التابع تخصص المسند أو المسند إليه، وكلما تخصص كان الحكم الذى يستفيده السامع أخص؛ لأن تخصيص الحكم بحسب تخصيص الطرفين، وكلما كان الحكم أخص كانت الفائدة أزيد"[١].

وفى الموضع الثانى قال السكاكى: "واما الحالة المقتضية لتقييده فهى: إذا كان المراد تربية الفائدة، كما إذا قيدته بشيء مما يتصل به من نحو المصدر، كنحو: ضربت ضرباً شديداً، أو ظرف الزمان كنحو: ضربت يوم الجمعة، أو ظرف المكان كنحو: ضربت أمامك، أو السبب الحامل كنحو: ضربت تأديباً، وفررت جبناً، أو المفعول به بدون حرف كنحو: ضربت زيداً، أو بحر كنحو: ضربت بالسوط، أو ما ضربت إلا زيداً، أو المفعول معه كنحو: جلست والسارية، أو الحال كنحو: جاء زيد راكباً، أو التمييز كنحو طاب زيد نفساً، أو الشرط ، فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعداً. [٢]

---

(١) علم المعانى فى شرح الفوائد الغياتيه: للأبهرى، تحقيق. د. عادل محمد الأكرت، قسم التحقيق، /١٨٧.

(٢) مفتاح العلوم : /١٩٣ ، تحقيق حمدى محمدى قابيل، ط. المكتبة التوفيقية.

ففى الموضع الأول ذكروا الأحوال المقتضية لكل تابع من التوابع[١]، وفى الموضع الثانى تحدثوا عن أدوات الشرط وما بينها من تفاوت، ولم يتعرضوا للقيود الاخرى[٢].

وبالتأمل فى كلام المتأخرين من البلاغيين عن فائدة القيود فى الجملة تجد أنهم قصروها على زيادة الفائدة من التركيب. ومعنى هذا أن التركيب بدون ذكر القيود يعطى فائدة ما، وبذكرها يعطى فائدة أزيد من الفائدة الأولى. والمتبادر من ظاهر كلامهم أن الفائدة الزائدة التى تحققها القيود فى الكلام يمكن الاستغناء عنها ولا يتوقف عليها معنى التركيب، طالما ان التركيب يحقق فائدة فى الكلام بدونها، وهذا الفهم يقترب من الفهم المتبادر من ظاهر كلام النحويين فى حكمهم على كل ما عدا جزئي الجملة بأنه فضلة.

والحقيقة أن هذا الفهم فيه إجحاف بحق القيود فى الجملة، ولا يمكن التسليم بأن القيود تضفى على التركيب فائدة زائدة، فالقيود تحقق فى التركيب فائدة أصيلة مغايرة للفائدة التى تحقق من التركيب بدونها. والإمام عبد القاهر لا يفرق بين القيود وبين ركنى الجملة، فجميعها من معانى النحو التى يتوخاها المتكلم فيما بين الكلام على حسب مقصوده، وجميعها أصل أصيل لا تظهر صورة المعنى بدونها، وبهذه القيود تتفاوت دلالات التراكيب وتختلف صور المعانى. ويرفض الإمام عبد القاهر أن تكون القيود زيادة فى الفائدة، وكأنه يرد على المتأخرين من البلاغيين فى جعلهم القيود لزيادة الفائدة؛ فالقيود عند الإمام تحقق فائدة مغايرة للفائدة المفادة من الكلام المطلق، تأمل قوله: "ومما ينبغى أن يحصل فى هذا الباب أنهم قد أصلوا فى المفعول وكل ما زاد على جزئي الجملة، أنه يكون زيادة فى الفائدة، والحقيقة فى هذا: أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذى كان، وأن وزان الفعل قد عدى إلى مفعول معه، وقد أطلق فلم يقصد به إلى مفعول دون مفعول، وزان الاسم المخصص بالصفة مع الاسم المتروك على

(١) شروح التلخيص: ١/٣٦٠-٣٧٨.
(٢) المرجع السابق: ٢/٣١ – ٩٠.

شياعه، كقولك: جاءنى رجل ظريف، مع قولك: جاءنى رجل، فى أنك لست فى ذلك كمن يضم معنى إلى معنى وفائدة إلى فائدة، ولكن كمن يريد ههنا شيئاً وهناك شيئاً آخر، فإذا قلت: ضربت زيداً، كان المعنى غيره إذا قلت: ضربت. ولم تزد زيداً. وهكذا يكون الأمر أبداً، كلما زدت شيئاً ، وجدت المعنى قد صار غير الذى كان"[1].

(١) دلائل الإعجاز: /٥٣٣، ٥٣٤ بتصرف قليل.

كيف ندرس القيود فى البلاغة التطبيقية

اتجه طلاب الدراسات العليا فى رسائل الماجستير إلى دراسة القيود فى بعض سور القرآن الكريم، وجاءت دراستهم على غير منهج واضح يكشف عن السمات البلاغية للقيود، وهذا ما دفعنى إلى البحث عن منهج يكشف عن خصائص القيد والسّر فى مجيئه.

الغالب فى التراكيب أن تكون مبنية على قيود متنوعة، والسؤال كيف نعالج هذه القيود معالجة بلاغية؟

أنعالجها لإثبات أنها أمر أصيل فى التركيب لا يتم المعنى بدونه، ولا يمكن الاستغناء عنه؟

الحقيقة أننا لا ندرس القيود لإثبات هذا الأمر؛ لأنه أمر بدهى لا يحتاج إلى إثبات، فكما أننا لا ندرس المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل لإثبات أنها أمور أصيلة فى التراكيب، فكذلك لا ندرس القيود لإثبات أنها أصل لا تظهر صورة المعنى إلا بها؛ لأن القيود عنصر من عناصر النظم التى منها يتكون التركيب.

وإذا ثبت أن هذا المنهج غير مراد من دراسة القيود فعلينا أن نبحث عن منهج آخر نتوخاه عند دراسة القيود، وبعد تأمل فى كلام البلاغيين والمفسرين ظهر لى أن المنهج الذى ينبغي أن نسير عليه فى دراسة القيود يقوم على أساسين:

الأساس الأول: فائدة القيد فى التركيب.

الأساس الثاني: الخصوصية البلاغية التى جاء عليها القيد فى نظم الكلام.

أما الأساس الاول فالمشهور أن القيد يفيد تخصيص الحكم بعد أن كان مطلقاً، وهذه فائدة أصلية للقيد؛ ولذا فإن القيود التى جيء بها لتخصيص الحكم لا نقف معها، ولا تحتاج إلى دراسة بلاغية؛ لأنها أفادت فائدة أصلية..

والذى يحتاج إلى دراسة بلاغية هو القيد الذى جيء به فى الكلام ولا يفيد تخصيصاً للحكم، فالحكم مع القيد مطلق كالحكم بدون القيد. والذى يبدو من حيث الظاهر فى مثل هذه التراكيب أن القيد لا حاجة إلى ذكره طالما أن المعنى على إطلاقه ولم يخصص بذكر القيد، فما السّر فى ذكر القيد فى مثل هذه التراكيب؟

الذي يجيب عن هذا السؤال هو البحث البلاغى، فهو يكشف عن فائدة الإتيان بالقيد مع انه لا يفيد تخصيصاً وتقييداً للحكم.

أى أن البلاغة تبحث عن القيود التى خرجت عن المألوف فى فائدتها واستعمالها لتكشف عن الفائدة غير المألوفة التى حققها القيد، وسنأخذ أمثلة تطبيقية على هذا.

وأما الأساس الثانى فالبحث فيه يتجه نحو الكشف عن الخصوصيات البلاغية التى اشتملت عليها القيود ، وجاءت نتيجة الخروج عن المألوف فى نظمها وصياغتها، شأنها فى ذلك شأن عناصر النظم الأخرى، وسنأخذ نماذج تطبيقية لدراسة القيود من خلال هذين الأساسين.

١ـ الخروج عن المألوف فى فائدة القيد

عرفنا أن الفائدة الأصلية من القيود تخصيص الحكم المطلق، ولكن قد يأتى القيد ولا يفيد تخصيصاً، ولا بد له من فائدة أخرى؛ لأنه يستحيل أن يذكر شيء فى التركيب لا فائدة منه، وأن ذكره وعدمه سواء. هذه الفائدة التى يحققها القيد فى التركيب ليست هى الفائدة المألوفة الأصلية، وإنما هى فائدة تستخرج من التأمل فى سياق التراكيب، ومن التأمل فى عناصر التركيب التى بها تتحقق صورة المعنى.

تأمل قوله تعالى: ﴿وَإِذا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾[١]. تجد فيه قيدين: الأول: تقييد الأمر بالعدل بجملة الشرط "قلتم"، والثاني: تقييد الأمر بالعدل بالجملة الحالية "ولو كان ذا قربى"، فالقيد الأول يقتضى أن الأمر بالعدل بالقول دون الفعل وفقاً لما هو معروف أن الشرط قيد فى الجواب. "مع أن الفعل إلى العدل مقيد أحوج، فإن الضرر الناشئ عن الجور الفعلى أقوى من الضرر الناشئ من الجور القولى"[٢].

الأمر بالعدل مطلق يشمل القول والفعل، فالشرط ليس قيداً فى الجواب فى الواقع، وإنما جئ بالقول قيداً فى العدل للمبالغة فى تحقق العدل، حيث قيد العدل بأدنى أحواله –وهو القول– للتنبيه على أعلى الأحوال وهو الفعل، قال الرازى: "إنما خصه" أى العدل" بالقول لتعلم وجوب العدل فى الفعل بالطريق الاولى، كما قال تعالى: ﴿فلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ..﴾[٣] ، ولم يقل ولا تشتمهما، ولا تضربهما ، لما قلنا"[٤].

والقيد الثانى ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ يقتضى أن الأمر بالعدل لا يكون إلا فى حالة ذى القربى مع أن المقصود الأمر بالعدل مع الجميع، يستوى فى ذلك القريب والبعيد. فما السّر فى ذكر القيد مع أنه لا يفيد تخصيصاً للحكم؟ السر فى ذلك –

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٥٢.

(٢) ينظر: فتح الرحمن بكشف ما يلتبس بالقرآن، زكريا الانصارى، /١٣١.

(٣) الإسراء: آية ٢٣.

(٤) مسائل الرازى من غرائب آى التنزيل، /٩١.

والله أعلم بمراده – هو المبالغة فى ثبوت العدل فى كل الأحوال، حيث قيد الأمر بالعدل بأشد أحواله وأصعبها على النفس، وهى العدل مع ذى القربى؛ لأن القرابة قد تحمل الإنسان على ان يحكم للقريب بغير حق، وعدم تأثر الحاكم بهذه القرابة أمر صعب وشديد على النفس، ولهذا جاء القيد بأشد الاحوال – وهى حالة القرابة – لأن ما هو أدنى أسهل وآكد فى الثبوت والوقوع؛ فالأمر بالحالة الصعبة يدل بالطريق الأوْلى على الحالة السهلة، وفى هذا تدريب للنفس على الامتثال بالعدل مطلقاً(١).

وتأمل قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٢). تجد التقييد بالحال فى قوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُ صَاحِبَةٌ﴾، والحال هنا لا تفيد تخصيص استحالة أن يكون لله سبحانه ولد بحالة انتفاء الصاحبة؛ لأن استحالة وجود ولد لله سبحانه أمر مطلق فى كل الأحوال، والسر فى مجئ الحال هنا تأكيد استحالة قول المشركين إن لله ولداً، تعالى الله عما يفترون. قال أبو السعود: "فإن انتفاء أن يكون له تعالى صاحبة مستلزم لانتفاء أن يكون له ولد، ضرورة استحالة وجود الولد بلا والدة، وإن أمكن وجوده بلا والد، وانتفاء الأول مما لا ريب فيه لأحد، فمن ضرورته انتفاء الثانى. أى من أين أو كيف يكون له ولد كما زعموا والحال أنه ليس له على زعمهم أيضاً صاحبة يكون الولد منها"(٣).

وقد جاء القيد بالحال فيما يشبه هذه الآية حكاية عن سيدنا زكريا فى قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ ..﴾(٤). وفى قوله تعالى حكاية عن السيدة مريم: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَٰلِكِ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾(٥). حيث قيدت الجملتان بالحال، وأفاد القيد

(١) ينظر: حاشية ابن المنير على الكشاف، ٤٩٥/١.
(٢) سورة الأنعام: /١٠١.
(٣) تفسير أبى السعود: /١٨٧، ١٨٨.
(٤) سورة آل عمران: آية ٤٠.
(٥) سورة آل عمران: آية ٤٧.

التخصيص، أى استبعاد ونفى أن يوجد لزكريا ولد وهو فى حالة كبر السن وعقر زوجته، واستحالة أن يكون لمريم ولد وليس لها زوج... فانظر إلى دلالة القيد فى الكلام، وكيف أفصح السياق عن دلالته ، فمرة نراه لا يفيد تخصيصاً، ومرة أخرى نراه يفيد تخصيص الحكم. والسياق هو الذى يحدد فائدة القيد.

ونلاحظ أن الفعل يأتى مطلقاً فى مواضع، ويأتى مقيداً فى موضع آخر، تأمل تقييد الإغراق بكونه فى اليم فى قوله تعالى: ﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[1]. فالإغراق قيد بالحال "فِي الْيَمِّ" مع أن الإغراق لا يكون إلاّ فى الماء، سواء كان الماء فى البحر أو فى اليم أو فى الطوفان. فما السر فى التقييد بالحال فى هذه الآية الكريمة؟ بتتبع فعل الإغراق فى القرآن الكريم تبين أنه جاء مطلقاً بدون التقييد بكونه فى اليم فى كل المواضع التى جاء فيها؛ لأنه لا يحتاج إلى تقييد، فمن البداهة أن الإغراق لا يكون إلا فى الماء.

ولم يأت الإغراق مقيداً بكونه فى اليم إلاَ فى هذا الموضع الذى نتحدث عنه فى سورة الأعراف، ولعل السرّ فى تقييد الإغراق هنا بكونه فى اليم هو تخصيص إغراق آل فرعون بكونه فى اليم وليس فى الطوفان؛ لأنه قد سبق هذه الآية ذكر عقاب الله سبحانه لآل فرعون وانتقامه منهم بأن أرسل عليهم الطوفان والجراد والقمل و الضفادع والدم، وذلك فى قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ وَالضَّفَادِعَ وَالدَّمَ آيَاتٍ مُّفَصَّلَاتٍ فَاسْتَكْبَرُوا وَكَانُوا قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾[2].

فمن أنواع العقاب الذى أرسل عليهم الطوفان، وهو الماء الذى يغمر جهات كثيرة، ويطغى على المنازل والمزارع، وقد يغرق كل ما على الأرض كما حدث فى طوفان سيدنا نوح عليه السلام. ولكن الله سبحانه كشف عنهم هذه المصائب مقابل أن يؤمنوا بأنه مرسل من رب بنى اسرائيل ليخرجهم من أرض مصر. وبعد أن كشف الله عنهم العذاب عادوا إلى ما كانوا عليه، ونقضوا عهدهم ، فأنتقم الله

(١) سورة الأعراف : آية ١٣٦.
(٢) سورة الأعراف : آية ١٣٣.

منهم فأغرقهم فى اليم جزاء على تكذيبهم بالآيات وإعراضهم عن التفكير والنظر فى دلالتها، قال سبحانه: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَىٰ أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذا هُمْ يَنكُثُونَ . فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾[1]. فجاء تقيد الإغراق بكونه فى اليم حتى لا يفهم أن إغراقهم كان بالطوفان المذكور قبل هذه الآية، وإنما كان إغراقهم فى اليم الذى ضربه سيدنا موسى عليه السلام بعصاه فكان طريقاً يبسا لموسى ومن معه بأمر الله تعالى، فنجاه الله من الغرق، وأغرق فرعون وجنوده.

وتأمل تقييد جريان الفلك بحالة كونها فى البحر، مع أن جريان الفلك لا يكون إلاّ فى البحر، ومن البداهة أنها لا تجري فى البر، فما السر فى ذكر القيد مع أنه معروف؟

وذلك فى قوله تعالى: ﴿.. وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ..﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ وَالْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ..﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلْكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ..﴾[4]. لعل السر فى تقييد جريان الفلك بكونه فى البحر – والله أعلم بمراده – هو استحضار هذه الصور العجيبة للسفن فى الأذهان، وكأننا أمام فلك نراها بأعيننا تجرى فى البحر بأمر الله سبحانه، واستحضار هذه الصورة العجيبة بذكر كلمة "فى البحر" يتناسب مع التعبير بالمضارع "تجرى" دون جرت، فقد صور الفعل المضارع حركة الفلك وجعلها حاضرة تجرى أمامنا فى البحر، وفى هذا ما فيه من التنبيه على دلائل قدرة الله سبحانه وعجيب صنعه.

والمتأمل فى حديث القرآن الكريم عن حركة الفلك فى البحر يجد انها جاءت بصيغة المضارع لإفادة هذه النكتة، ولم تأت بصيغة الماضي إلاّ فى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ

---

(١) سورة الأعراف : آية ١٣٥، ١٣٦.
(٢) سورة إبراهيم: آية ٣٢.
(٣) سورة الحج: آية ٦٥.
(٤) سورة الجاثية: آية ١٢.

وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ ..﴾[١]. حيث جاء التعبير بالماضى "جرين"؛ لأن المقام مقام إخبار عن حادثة ألمت بطائفة من الناس يعرفون الله فى الشدة وينسونه فى الرخاء، فهؤلاء عرفوا الله عندما أحاطت بهم المهالك وهم فى الفلك فى عمق البحر، ودعوا الله سبحانه أن ينجيهم مما أحاط بهم، وتعهدوا بأن يكونوا من الشاكرين، فلما حصلت النجاة نقضوا عهدهم وبغوا فى الأرض. فالمقام هنا اقتضى التعبير بالفعل الماضى. وليس المقصود التعبير بالمضارع لاستحضار الصورة ، إذ ليس المقصود هنا التنبيه إلى دلائل القدرة.

ولم يأت الحديث عن جريان الفلك فى القرآن الكريم غير مقيد بكونه فى البحر إلاّ فى موضعين: الأول فى سورة يونس الآية السابقة، فكلمة "البحر" لم تذكر بلفظها ولا بضميرها عقب الجري، وإنما ذكرت قبل الفلك مباشرة ثم ذكر بعدها الموج.

والموضع الثانى فى سورة الروم فى قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِ وَلِتَجْرِيَ الْفُلْكُ بِأَمْرِهِ ..﴾[٢]. حيث لم يرد ذكر البحر لا قبل ذكر جرى الفلك ولا بعدها . فما السّر فى ذكر البحر فى كل المواضع وعدم ذكره فى هذين الموضعين؟.

لعل السر فى ذلك – والله أعلم براده – أن جريان الفلك يتوقف على أمرين: على كونها فى البحر، وعلى وجود الرياح التى تسيرها، وذكر أحدهما يدل على ذكر الآخر، فدل ذكر الريح "بريح طيبة" فى آية يونس، وذكر الرياح ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَن يُرْسِلَ الرِّيَاحَ مُبَشِّرَاتٍ ..﴾ فى سورة الروم على ذكر البحر فيهما ، فلا حاجة إلى ذكره . اما الآيات التى ذكر فيها البحر فلم يرد ذكر للريح فى السياق كله، فكان لا بد من ذكر البحر حتى يتصور جريان الفلك..

وشبيه بالآية السابقة تقييد رؤية سيدنا ابراهيم القمر والشمس بحالة البزوغ، وإطلاق رؤية الكواكب فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَىٰ كَوْكَبًا

(١) سورة يونس: آية ٢٢.
(٢) سورة الروم: آية /٤٦.

قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَا أُحِبُّ الْآفِلِينَ .فَلَمَّا رَأَى الْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ الْقَوْمِ الضَّالِّينَ . فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾[1]، والسؤال: ما السر فى التقييد بالحال "بازغاً" فى جانب القمر والشمس. وعدم التقييد به فى جانب الكواكب؟

والجواب – والله أعلم بمراده – أن بداية طلوع الكواكب أمر لا يدرك ولا يمكن تحديد ظهوره، وذلك لكثرته ورؤيته فى صورة صغيرة الحجم. وهذا بخلاف القمر والشمس؛ فإن لحظة بزوغهما أمر يدرك ويشاهد لكونهما منفردين، ولظهورهما فى صورة كبيرة. وأيضاً فإن بداية طلوع القمر والشمس أمر مبهر ملفت للنظر، وهذه الحالة أنسب الاحوال فى مجاراتهم حتى يدركوا بطلان ما يعبدون.

ونلاحظ فى الآيات تقديم القمر على الشمس فى رؤية سيدنا ابراهيم، وفى معظم ما جاء فى القرآن من ذكر الشمس والقمر، قدمت الشمس على القمر، وذلك لشرف الشمس على القمر، ولم يقدم القمر على الشمس إلا فى موضعين: الأول فى آيات الأنعام التى نتحدث عنها، ولعل السر فى ذلك هو مراعاة الترتيب الزمنى، فرؤية الكواكب كانت فى بداية الليل، وأعقبها رؤية القمر، ومع بداية النهار كانت رؤية الشمس. والموضع الثانى الذي قدم فيه القمر على الشمس جاء فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا. وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾[2]. وقد ذكر الزركشى وجهين لتقديم القمر على الشمس فى هذا الموضع، وذلك فى قوله: "فيحتمل وجهين: مناسبة رءوس الآى، أو أن انتفاع أهل السموات به أكثر ، قال ابن الانبارى: يقال إن القمر وجهه يضىء لأهل الشمس وظهره إلى الأرض، ولهذا قال تعالى (فيهن) لما كان نوره يضئ إلى أهل السماء"[3].

---

(١) سورة الأنعام: آية /٧٦ –٧٧.

(٢) سورة نوح: آية /١٥–١٦.

(٣) البرهان فى علو القرآن: ٢٥٩/٣، ٢٦٠.

والوجه الثانى هو الأولى بالقبول؛ لأن مراعاة الفاصلة – مع اهميتها فى تحقيق الانسجام الصوتى وتمكين المعنى فى النفس– يحقق فائدة لفظية، ولا يمكن التسليم بأن التقديم والتأخير فى القرآن الكريم لتحقيق فائدة لفظية فقط. فبلاغة القرآن أعظم درجة وأعلى منزلة من أن تقف عند تحقيق أمر لفظى فقط، ومما يؤكد أن التقديم هنا ليس مراعاة للفاصلة أن الفاصلة التى قبلها القاف فى قوله تعالى: ﴿.. سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا﴾[١]، والفاصلة التى بعدها التاء فى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[٢].

ولا مانع من تحقيق الانسجام الصوتى مع تحقيق الغرض المعنوى الذى هو الأساس والمقصد من نظم الكلام على خاصية معينة.

ومن مجيء الكلمة موصوفة بصفة فى مقام ومجيئها موصوفة بصفة أخرى فى مقام آخر وصف الضلال فى القرآن الكريم. والضلال هو "ترك الطريق المستقيم عمداً كان أو سهواً، قليلاً كان أو كثيراً"[٣]. وقد جاء الضلال موصوفاً بصفة"البعيد" فى مواضع، وجاء موصوفاً بصفة "المبين" فى مواضع أخر، والضلال البعيد هو "الضلال الذي يصعب الرجوع منه إلى الهدى تشبيها بمن ضل عن محجة الطريق بعداً متناهياً ، فلا يكاد يرجى له العود إليها"[٤].

وبتتبع وصف الضلال فى القرآن الكريم وجد أن الضلال الموصوف بالبعيد جاء غالباً فى مقامات الحديث عن الكفر بالله سبحانه والإشراك به، كالضلال فى معرفة الله سبحانه ووحدانيته، وإنكار البعث والنبوة، وإنكار الملائكة والكتب السماوية، وفى مقام الكافرين الذين ماتوا على الكفر، كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ

(١) سورة نوح: /١٥.
(٢) سورة نوح: /١٧.
(٣) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: للراغب الأصفهانى/٣٠٦.
(٤) المرجع/المصدر السابق: /٥١.
(٥) سورة النساء: /١٦٧.
(٦) سورة النساء: /١١٦.

وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾[١]. قال الراغب "والضلال البعيد إشارة إلى ما هو كفر"[٢]، وجاء التعبير مؤكداً بـ "قد" والمفعول المطلق "ضلالاً" دلالة على توغلهم فى الكفر وشدة إعراضهم عن الإيمان.

وجاء وصف الضلال بالمبين فى مقام فعل المعصية وعدم الامتثال للأحكام الشرعية، كما فى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾[٣]، وفى مقام توهم وقوع الخطأ، كما فى قوله تعالى حكاية عن إخوة يوسف عليه السلام: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾[٤].

وتأمل التقييد بالحال فى قوله تعالى: ﴿..وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ ..﴾[٥].

فقد قيد الإخفاء بالحال "فى نفسك" مع أن الإخفاء لا يكون إلاّ فى النفس، فالحال مفهوم من الفعل العامل فيه، ولذا لا تفيد الحال هنا التخصيص، وإنما أفادت تأكيد شدة الإخفاء، فهذا الخبر لم يطلع عليه أحد، ولو قيل وتخفى ما الله مبديه، لم يتحقق هذا المعنى؛ لأن الإخفاء بدون ذكر "فى النفس" قد يفهم منه إظهار الخبر لمن يفضى اليه بالسّر، قال الراغب: "وأسررت إلى فلان حديثاً أفضيت إليه فى خفية، قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا﴾[٦]،فإن الإسرار إلى الغير يقتضى إظهار ذلك لمن يفضى إليه بالسّر، وإن كان يقتضى إخفاءه عن غيره، فإن قولهم "أسررت إلى فلان "يقتضى من وجه الإظهار ومن وجه الإخفاء"[٧].

---

(١) سورة النساء: /١٣٦.
(٢) معجم مفردات ألفاظ القرآن: /٣٠٧.
(٣) الأحزاب: /٣٦.
(٤) سورة يوسف: /٨.
(٥) سورة الاحزاب: /٣٧.
(٦) سورة التحريم: آية /٣.
(٧) معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم: /٢٣٤ بتصرف قليل.

وانظر إلى مكانة الحال فى الجملة فى قوله تعالى: ﴿فَأَتَتْ بِهِ قَوْمَهَا تَحْمِلُهُ﴾[١].

فقد قيد الفعل "أتت" بحالين: الحال الأولى الجار والمجرور "به"، والحال الثانية جملة "تحمله" أى أتت قومها مصاحبة له حاملة إياه. فالحال الاولى بينت أنها لم تأت قومها وحدها، بل أتت مع رضيعها. والحال الثانية أفادت أن مولودها كان حديث عهد بالولادة، فهو ما زال رضيعاً تحمله امه، وهذا يتفق مع إنكار قومها الكلام معه، حيث قالوا : ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[٢].

فلولا التقييد بالحال "تحمله" لفهم أنها أتت به وهو كبير يمشى ويتكلم، وهذا لا يحقق المعجزة التى أجراها الله سبحانه لسيدنا عيسى وأمه، ولا يتفق مع إنكار قومها أن يكلموا الطفل الرضيع الذى تحمله أمه...

وانظر إلى ما حققه التمييز من المبالغة فى المعنى، وذلك فى قوله تعالى: ﴿.. فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾[٣]. فقد جاءت "نفساً" تمييزاً محولاً عن الفاعل، فالأصل: فإن طابت أنفسهن لكم بشئ من الصداق، فعدل عن ذلك بمجئ الفاعل تمييزاً، وفى هذا زيادة تمكين للمعنى فى ذهن المخاطب نتيجة للتفصيل بعد الإجمال، وفيه أيضاً تفخيم للمعنى ، بمجىء "نفساً" نكرة ، لأن التمييز لا يكون إلاّ نكرة، كما أن التمييز فيه دلالة على قوة هذا الطيب وشموله، فهو طيب نفس خالص لا يخالطه ضغط وإلجاء. قال الالوسى: "وإنما أوثر ما فى النظم الكريم دون فإن وهبن لكم شيئاً منه عن طيب نفس، إيذانا بأن العمدة فى الأمر طيب النفس وتجافيها عن الموهوب بالمرة، حيث جعل ذلك مبتدأ أو ركناً من الكلام لا فضلة كما فى التركيب المفروض"[٤].

---

(١) سورة مريم: آية /٢٧.
(٢) سورة مريم : آية /٢١.
(٣) سورة النساء: آية /٤.
(٤) روح المعانى: ٣١٢/٣.

وتأمل البدل فى قوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾[١]. فالموصول "من استطاع" بدل بعض من "الناس"، وفى هذا البدل ضربان من التأكيد: أحدهما أن الإبدال تثنية للمراد وتكرير له. والثانى أن الإيضاح بعد الإبهام والتفصيل بعد الإجمال إيراد له فى صورتين مختلفتين"[٢].

وإنما كان الإبدال تثنية للمراد وتكرير له؛ لأن البدل على نية تكرير العامل، فكون الحج حقاً واجبا لله أسند مرتين: مرة إلى عموم الناس، ومرة إلى المستطيعين منهم خاصة. وفى هذا إيضاح بعد إبهام وتفصيل بعد إجمال لمزيد من الاعتناء بشأنه.

ومن التقييد بعطف البيان قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ﴾[٣]، فقوله تعالى "البيت الحرام" عطف بيان لـ"الكعبة" وعطف البيان هنا لا يقصد به الفائدة الأصلية، وهى توضيح المبين؛ وإنما قصد به مدح الكعبة وتعظيم شأنها، ولذا وصف البيت بالمصدر "الحرام" للمبالغة فى حرمته وعظمته ومهابته، قال الطاهر بن عاشور: "فتعين أن ذكر البيان للتعظيم، فإن البيان يجىء لما يجىء له النعت من توضيح ومدح ونحو ذلك. ووجه دلالة هذا العلم على التعظيم هو ما فيه من لمح معنى الوصف بالحرام قبل التغليب. وذكر البيت هنا لأن هذا الموصوف مع هذا الوصف صارا علما بالغلبة على الكعبة"[٤].

ومن مجىء الحال للتأكيد ما جاء فى قوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِّمَّا يَعْبُدُ هَؤُلَاءِ مَا يَعْبُدُونَ إِلَّا كَمَا يَعْبُدُ آبَاؤُهُم مِّن قَبْلُ وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمْ نَصِيبَهُمْ غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾[٥]. فقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مَنقُوصٍ﴾ حال من المفعول الثانى "نصيبهم" والعامل فى الحال اسم الفاعل "لموفوهم".

---

(١) سورة آل عمران: /٩٧.
(٢) الكشاف: ٣٤٨/١، ٣٤٩.
(٣) سورة المائدة: /٩٧.
(٤) التحرير والتنوير: الجزء السابع، /٥٥.
(٥) سورة هود: /١٠٩.

والنصيب الموفى من شأنه أن يكون كاملاً غير منقوص، فالحال هنا لا تفيد تخصيصاً، وإنما جيء بها لتأكيد أن توفية النصيب كاملاً على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز، فلو لم يذكر الحال لتوهم أن الموفى بعض النصيب، وعبر عنه بالكل على سبيل المجاز المرسل، فجاءت الحال لدفع توهم المجاز. قال أبوالسعود: "غير منقوص" حال مؤكدة من النصيب، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[١]، وفائدته دفع توهم التجوز. وجعلها مقيدة له لدفع احتمال كونه منقوصاً في حد نفسه مبنى على الذهول عن كون العامل هو التوفية فتأمل"[٢]. وقول أبى السعود إن "غير منقوص" حال مؤكدة مثل الحال "مدبرين" فى قوله تعإلى ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾؛ لأن التولى أمام العدو فيه معنى الإدبار، فجاءت الحال لتأكيد معنى التولى أمام العدو.

ويجوز أن تكون الحال هنا للتخصيص، لأن التولى قد يكون هروباً بسبب الهزيمة، وقد يكون حيلة من حيل الحرب لمعاودة الكرّ مرة اخرى. قال الطاهر بن عاشور: "مدبرين" حال، إما مؤكدة لمعنى "وليتم"، أو أريد بها إدبار أخص من التولى، لأن التولى مطلق يكون للهروب، ويكون للفر فى حيل الحرب، والإدبار شائع فى الفرار الذى لم يقصد به حيلة"[٣]. وأشار أبوالسعود إلى أن جعل الحال "غير منقوص" مقيدة للنصيب وليست للتأكيد قول ضعيف؛ لأنه مبنى على عدم النظر إلى العامل وهو التوفية.

---

(١) سورة التوبة: /٢٥.

(٢) تفسير أبى السعود: ٣/٧٠ .

(٣) التحرير والتنوير: ١٠/١٥٧.

٢ ـ الخروج عن المألوف فى نظم القيود

الغرض من البحث تحت هذا العنوان هو الكشف عن الخصوصية البلاغية التى اشتمل عليها القيد، حيث إن القيد جاء على غير المألوف فى نظمه لإفادة نكتة، ولا تحقق هذه النكتة لو جيء بالقيد على الطريقة المألوفة فى نظمه. فمثلاً الحال الاصل فيها أن تكون مشتقة، فإذا جاءت مصدراً فإن هذا يعد خروجاً عن المالوف فى نظم الحال، وقد ياتى فى التركيب حالان، الأول اسم مشتق والثانى جملة فعلية، فخرجت الحال الثانية عن المألوف فى الحال التى قبلها، وقد يأتى التركيب مقيداً بقيد معين، وياتى بعده تركيب مقيداً بقيد مغاير للأول، وقد يأتى التركيب مقيداً بعدة قيود، وجاءت القيود على غير المألوف بتقديم ما حقه التأخير، وقد يأتى التمييز المحول عن الفاعل على غير المألوف فى نظمه، فيأتى معرفاً مجروراً بـ "من" وغير ذلك كثير من صور الخروج عن المألوف فى نظم القيد. وهذا نماذج لبعض تلك الصور.

قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ. وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾(١). وقال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَٰذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾(٣). وقال تعالى: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ الْغَافِلِينَ﴾(٤)، فالآيات السابقة اشتملت على عدة قيود، والمقصود بالحديث هنا هو التقييد بالحال، فقد قيد الدعاء بالأحوال: "تضرعاً وخفية" و"خوفاً وطمعاً"، وقيد الذكر بحالين هما: "تضرعاً وخيفة"، وجاءت الاحوال كلها بصيغة المصدر على غير المألوف فى نظمها؛ لأن المالوف فى الحال أن

---

(١) سورة الأعراف: /٥٥، ٥٦.
(٢) سورة الروم: /١٦.
(٣) سورة الأنعام: /٦٣.
(٤) سورة الاعراف: /٢٠٥.

تكون اسماً مشتقاً. فما السر فى العدول عن الاسم المشتق إلى المصدر فى هذه الاحوال؟. لعل السر فى ذلك – والله أعلم بمراده – أن المصدر يحقق مبالغة فى حصول معانى هذه الأحوال، فهؤلاء قد تجسموا من هذه المعانى حتى أصبحوا عين هذه المعانى؛ والتعبير بالاسم المشتق يفيد مجرد اتصافهم بهذه المعانى بدون مبالغة فى الاتصاف وبدون مبالغة فى هذه المعانى. وقد أفصح ابن قيم الجوزية عن وجه المبالغة التى تتحقق من مجىء الحال مصدراً، وذلك فى قوله: "وهو أحسن من أن يقال ادعوه متضرعين خائفين وأبلغ، والذى حسنه أن المأمور به هنا شيئان: الدعاء الموصوف المقيد بصفة معينة، وهى صفة التضرع والخوف والطمع، فالمقصود تقييد المأمور به بتلك الصفة، وتقييد الموصوف الذى هو صاحبها بها، فأتى بالحال على لفظ المصدر لصلاحيته لأن يكون صفة للفاعل وصفة للفعل المأمور به، فتأمل هذه النكتة، فإنك إذا قلت: اذكر ربك تضرعاً. فإنك تريد اذكره متضرعاً إليه واذكره ذكر تضرع، فأنت مريد للامرين معاً، وكذلك إذا قلت: أدعه طمعاً، أي أدعه دعاء طمع، وأدعه طامعاً فى فضله"[(١)]. والملاحظ فى هذه الأحوال أن حال التضرع جاء فى كل الآيات، وذلك لأن التضرع – وهو الذل والاستكانة – أمر لا بد منه عند الدعاء والذكر، فهو روح الذكر والدعاء، وجاءت حالة الخفية – وهو السّر– فى جانب الدعاء فقط لشدة حاجة الدعاء إلى الإسرار، روى عن الحسن أنه قال: "بين دعوة السر ودعوة العلانية سبعون ضعفاً"، وجاءت حالة الخيفة فى جانب الذكر لشدة حاجة الذاكر إلى الخوف، فإن حالة الخوف تستدعى ذكر الله، وتقتضى امتثال أوامره واجتناب نواهيه.

وتأمل مجىء الحال مصدراً للمبالغة فى المعنى، وذلك فى قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا﴾[(٢)]، فأخوة يوسف لما يئسوا يأساً كاملاً من إجابة يوسف لهم إلى طلبهم أن يأخذ أحدهم مكان أخيهم الذي جعلت السقاية فى رحلة انفردوا عن غيرهم واعتزلوا من حولهم متشاورين فيما يقولون لأبيهم.. وجاءت

(١) بدائع الفوائد: ١٦/٣.
(٢) سورة يوسف: /٨٠.

كلمة "تجيا" حالاً من الفاعل، وجاءت مصدراً للمبالغة فى تناجيهم وتشاورهم حول هذا الأمر، ومإذا يقولون لأبيهم ، فهم ليسوا متصفين بالتناجى؛ بل هم عين التناجى وحقيقته، فالمعنى "أنهم انفردوا عن الناس فصاروا بحيث لا يخالطهم سواهم كائنين تناجيا محضا لاستجماعهم لذلك، واستفاضتهم فيه بجد واهتمام، كأنهم فى أنفسهم صورة التناجى وحقيقته"(١).

وتأمل مجىء الحال اسما مشتقاً وفعلاً مضارعاً فى سياق واحد، وذلك فى قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِي مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾(٢). حيث جاءت الحال الأولى "خائفاً" اسما مشتقاً للدلالة على ثبوت هذه الحالة وحصولها واستمرارها، فالخوف ثابت فى قلب سيدنا موسى عند خروجه من المدينة بعد أن علم بأن قوم القبطى يريدون قتله..

وجاءت الحال الثانية "يترقب" فعلاً مضارعاً لإفادة التجدد والحدوث شيئاً فشيئاً وحالاً فحالاً، فالخائف من شأنه أن يحدث منه الترقب والتحرز من لحوق الظالمين به شيئاً فشيئاً وحالاً بعد حال، وحال الترقب أشبه بحال التوسم فى قول طريف بن تميم العنبرى:

أو كلما وردت عكاظ قبيلة ∴ بعثوا إلى عريفهم يتوسم

قال الإمام عبد القاهر معلقاً على مجىء الحال فعلاً مضارعاً: "وذلك لأن المعنى على توسم وتامل ونظر يتجدد من العريف هناك حالاً فحالاً، وتصفح منه الوجوه واحداً بعد واحد، ولو قيل: بعثوا إلى عريفهم متوسما. لم يفد ذلك حق الإفادة"(٣).

ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ. وَالطَّيْرَ مَحْشُورَةً كُلٌّ لَّهُ أَوَّابٌ﴾(٤). فجملة "يسبحن" حال من الجبال، و"محشورة" حال من الطير، والملاحظ اختلاف نظم الحالين، ففى جانب الجبال

(١) حاشية شيخ زادة على تفسير البيضاوى: ٩٥/٣.
(٢) سورة القصص: /٢١.
(٣) دلائل الإعجاز: /١٧٧.
(٤) سورة ص: /١٨، ١٩.

جاءت الحال جملة فعلية مضارعية للدلالة على تجدد التسبيح منها وحدوثه شيئاً بعد شيء وحالاً بعد حال، كما ان التعبير أفاد استحضار هذه الصورة العجيبة من تسبيح الجبال فى ذهن السامع. قال العلامة الزمخشري: "فإن قلت هل من فرق بين "يسبحن" ومسبحات؟ قلت نعم، وما اختير "يسبحن" على مسبحات إلّا لذلك، وهو الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال شيئاً بعد شيء وحالاً بعد حال، وكأن السامع محاضر تلك الحال يسمعها تسبح"(١). وجاءت الحال فى جانب الطير اسما مشتقاً "محشورة" وذلك لإفادة الثبوت، فالمقصود الدلالة على تحقق حشر الطير جملة واحدة، وليس حدوثه شيئاً بعد شيء، فحشر الطير على اختلاف أجناسها فى وقت واحد ودفعة واحدة أفخم فى تصوير قدرة الله سبحانه، قال العلامة الزمخشرى: "وقوله "محشورة" فى مقابلة "يسبحن" إلا انه لما لم يكن فى الحشر ما كان فى التسبيح من إرادة الدلالة على الحدوث شيئاً بعد شيء جىء به اسما لا فعلاً ، وذلك أنه لو قيل وسخرنا الطير يحشرن على ان الحشر يوجد من حاشرها شيئاً بعد شيء والحاشر هو الله عز وجل لكان خلفا؛ لأن حشرها جملة واحدة أدل على القدرة"(٢).

وتأمل تنوع القيد فى الجملة وذلك فى قوله تعالى: ﴿.. اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾(٣).

فقد قيد إيجاد الليل بالمفعول لأجله "لتسكنوا فيه"، وقيد إيجاد النهار بالحال "مبصراً"، وظاهر المقابلة بين الليل والنهار تقتضى أن يكون القيد الثانى مفعولاً لأجله، فيكون لتبصروا، حتى يقابل ما قبله "لتسكنوا"، ولكن عدل عن هذا وجاء القيد الثانى على الحالية، والسر فى هذا العدول هو المبالغة فى إبصار الناس فى النهار، على طريقة المجاز العقلى بإسناد ما فى معنى الفعل إلى سببه أو ظرفه، والمجاز العقلى أفاد أن النهار ليس ظرفاً أو سبباً للإبصار، بل إن النهار لكمال

(١) الكشاف: ٣/٣٦٤.
(٢) المرجع السابق: ٣/٣٦٤، ٣٦٥.
(٣) سورة غافر: آية /٦١.

سببيته للإبصار جعل كأنه هو الذي يفعل الإبصار، ولو جعل القيد الثانى كالأول على العلة ما تحققت هذه المبالغة، ولعلك تسأل: لم اختص إيجاد النهار بالمبالغة عن طريق التقييد بالحال المصدر؟ ولمإذا لم يكن العكس، بأن يقيد إيجاد الليل بالحال "سكناً"، ويقيد إيجاد النهار بالعلة لتبصروا؟ ولمإذا لم يأت القيد على الحالية فى الموضعين حتى تتحقق المبالغة فيهما؟.

أجاب عن هذه الأسئلة صاحب فتوح الغيب فى قوله: "الكلام وارد على الامتنان، والامتنان بجعل النهار مبصراً أدخل من جعل الليل لتسكنوا؛ لأن رغبة الناس فى ابتغاء الفضل والتهيؤ للمعاش فى النهار أكثر من النوم فى الليل، فعدل فى إحدى القرينتين من الظاهر، وقال "مبصراً" بدل لتبصروا فيه للمبالغة، وترك الأخرى على الظاهر لهذه الدقيقة(١)".

ومن لطائف نظم القيد مجيء التمييز المحول عن الفاعل معرفة مجروراً بـ "من" وذلك فى قوله تعالى: ﴿وَإِذا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلى الرَّسُولِ تَرَىٰ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ..﴾(٢). تصور الآية الكريمة رقة قلوب النصارى وشدة خشيتهم والمسارعة إلى قبول الحق ، فبمجرد سماعهم ما أنزل إلى الرسول فاض دمع أعينهم، وجاء التعبير عن فيضان الدمع من أعينهم فى أعلى درجات البلاغة، فالفيض فى الأصل للدمع الذي فى العين، فعدل عن ذلك إلى إسناد الفيض إلى المكان، وهو العين "أعينهم تفيض" على طريقة المجاز العقلى بإسناد الفعل إلى مكانه، كما فى حديث الرسول ﷺ: "ورجل ذكر الله خالياً ففاضت عيناه"، وقد أفاد المجاز العقلى المبالغة فى شدة فيضان الدمع من العين، حيث إن الفيض تجاوز الدمع إلى المكان وهو العين، فلشدة فيضان الدمع ترى الأعين هى التى تفيض، وهذا على طريقة: اشتعل البيت ناراً.، والمبالغة التى تحققت فى هذه الصورة جاءت عن طريق تمييز النسبة المحول عن الفاعل. ولكن التعبير القرآنى لم يقف بالمبالغة عند هذا الحد، بل تجاوزها إلى صورة أعلى وهى: "أعينهم

---

(١) فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب: حاشيته على الكشاف، ٥٣٦/١٣ – ط جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم. ط أولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

(٢) سورة المائدة: آية /٨٣.

تفيض من الدمع" فقد تحققت فى هذه الصورة المبالغة التى تحققت فى الصورة السابقة بإسناد الفعل إلى مكانه ، وزادت هذه الصورة درجة فى المبالغة عن الصورة السابقة بالعدول عن النظم المعتاد فى التمييز المحول عن الفاعل، إذ أن المعتاد فيه أن يسند الفعل إلى المكان، ويأتى الفاعل الحقيقى منصوباً على التمييز، فنقول: فاضت العين دمعاً. ولكن التعبير القرآنى لم يأت على هذه الطريقة المعتادة، بل جاء بالتمييز مجرزوراً بـ "من" ليظهر فى صورة العلة، مع أنه ليس بعلة، وهذا مما يزيد فى بعده عن الأصل، وإظهاره فى صورة مغايرة للمعتاد فى نظمه.

وقد أفصح ابن المنير عن تلك اللطيفة مبينا وجه الفرق بين ما جاءت عليه الجملة القرآنية وبين قولنا: فاض دمع عينه، وفاضت الأعين دمعاً وذلك فى قوله: "وهذه العبارة من أبلغ العبارات وأنهاها، وهى ثلاث مراتب: فالأولى: فاض دمع عينه. وهذا هو الأصل، والثانية: محولة من هذه، وهى قول القائل: فاضت عينه دمعاً، حولت الفعل إلى العين مجازاً ومبالغة، ثم نبهت على الأصل والحقيقة بنصب ما كان فاعلاً على التمييز. والثالثة: فيها هذا التحويل المذكور، وهى الواردة فى الآية، إلا أنها أبلغ من الثانية باطراح المنبهة على الأصل وعدم نصب التمييز، وإبرازه فى صورة التعليل، والله أعلم.

وإنما كان الكلام مع التعليل أبعد عن الأصل منه مع التمييز؛ لأن التمييز فى مثله قد استقر كونه فاعلاً فى الأصل، فى مثل: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ عمرو شحماً، "واشتعل الرأس شيباً"، وانفجرت الأرض عيوناً، فإذا قلت : فاضت عينه دمعاً، فهم هذا الأصل فى العادة فى أمثاله، وأما التعليل فلم يعهد فيه ذلك، ألا تراك تقول: فاضت عينه من ذكر الله كما تقول فاضت عينه من الدمع، فلا يفهم التعليل ما يفهم التمييز ، والله الموفق"(١).

وتأمل الفرق بين توكيد الفاعل وتوكيد المفعول فى قوله تعالى: ﴿.. ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمْ

(١) الانتصاف لابن المنير: حاشيته على الكشاف، ٦٣٨/١، ٦٣٩.

وكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾[١]. قرئ التوكيد "كلهُّن" بالرفع على أنه توكيد للفاعل وهو نون النسوة فى "يرضين"، وقرئ بالنصب على أنه توكيد للمفعول "هن" فى "بما آتيتهن كلهن.." وتوكيد الفاعل على قراءة الرفع أبلغ من قراءة النصب على توكيد المفعول، والسر فى ذلك ما ذكره الألوسى نقلاً عن الطيبي: "فى توكيد الفاعل دون المفعول إظهار لكمال الرضا منهن وإن لم يكن الإيتاء كاملاً سوياً، وفى توكيد المفعول إظهار أنهن مع كمال الإيتاء غير كاملات فى الرضا، والأول أبلغ فى المدح؛ لأن فيه معنى التتميم، وذلك أن المؤكِّد يرفع إيهام التجوز عن المؤكَّد"[٢].

وتأمل تقديم الحال على عامله فى قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[٣]، فـ "جميعاً" حال من الخبر المصدر "قبضته"؛ لأنه بمعنى اسم المفعول مقبوضة، وقدم الحال على عامله "لشدة الاهتمام وازالة الإبهام فى بدء الكلام"[٤].

والمقصود بالأرض الأرضون السبع؛ لأن المقام مقام المبالغة فى كمال قدرة الله سبحانه، والجمع يناسب هذه المبالغة، ولتأكيد معنى الجمع قدم الحال الدال على الجمعية على عامله وجعل بعد المبتدأ "الأرض" حتى لا يتوهم أن المقصود بالأرض هنا أرض واحدة، قال العلامة الزمخشري: "ومع القصد إلى الجمع وتأكيده بالجميع أتبع الجميع مؤكدة قبل مجىء الخبر ليعلم أول الأمر أن الخبر الذى يرد لا يقع عن أرض واحدة، ولكن عن الأراضى كلهن"[٥].

ومن تقديم بعض الصفات على بعض قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ..﴾[٦].

---

(١) سورة الأحزاب: /٥١.

(٢) روح المعانى: م/١٢، جـ/٢٢/٩١. وقد نقل الألوسى عن الطيبي بتصرف، ينظر التبيان فى علم المعانى، والبديع والبيان، /٩٧.

(٣) سورة الزمر: /٦٧

(٤) التبيان فى علم المعانى والبديع والبيان: /٨٠.

(٥) الكشاف: ٣/٤٠٩.

(٦) سورة غافر: آية /٢٨.

فالرجل الذى جاء إلى فرعون محذراً من قتلهم موسى عليه السلام وصف بثلاث صفات: الايمان – كتم الايمان – من آل فرعون، والترتيب الأصلى للصفات عند اجتماعها أن تكون على هذا الترتيب: رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون؛ لأن الصفة المفردة تكون أولاً، والصفة الجملة تكون ثانية، والصفة شبه الجملة تكون ثالثة.، وجاء النظم القرآنى بتقديم الصفة الثالثة "من آل فرعون" على الصفة الثانية "يكتم إيمانه لان تأخيرها يوهم أنها متعلقة بالفعل "يكتم"، أى يكتم إيمانه خوفاً من آل فرعون، ولم يكتمه من موسى عليه السلام ومن اتبعه، مع أن المقصود أن الرجل من آل فرعون حقيقة ، فلدفع هذا التوهم قدمت الصفة الثالثة على الثانية، قال الخطيب القزوينى: "فإنه لو أخر "من آل فرعون" على "يكتم إيمانه" لتوهم أن "من آل فرعون" متعلقة بـ "يكتم" فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون"[1]، وإنما كان المقصود وصف هذا الرجل بأنه من آل فرعون. لأن فى ذلك إشارة إلى أن الذى يدافع عن موسى عليه السلام ضد فرعون هو رجل من آل فرعون وعشيرته، وليس من قوم موسى، وفى هذا إظهار كمال عناية الله سبحانه بموسى بأن جعل واحداً من بنى أعدائه يدافع عنه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

(١) الايضاح: ١/١١٤.

الخاتمة

الحمد لله الذى بذكره تطمئن القلوب، وبعونه يكون التوفيق، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين، وأفصح الخلق أجمعين، سيدنا محمد النبى الأمى الكريم.

وبعد،

فبعد هذه الدراسة التى حاولت فيها الكشف عن القيود فى الدرس البلاغى بإظهار مكانتها فى بناء التراكيب والوقوف على أسرارها البلاغية، تبين لى بعض النتائج التى منها.

١- إطلاق النحاة مصطلح الفضلة على القيود لا يفهم منه أنها أمر زائد يمكن الاستغناء عنه، وإنما يفهم منه أن التركيب لا يفيد فائدة ما إلا بهذين الركنين – المسند إليه والمسند– فهما الحد الأدنى لبناء الجملة المفيدة.

٢- القيود عند الإمام عبد القاهر عنصر مهم أصيل من عناصر نظم الكلام، شأنها فى ذلك شأن ركنى الإسناد، فلا فرق عنده بين القيود وبين ركنى الجملة، فكل جزء فى التركيب عمدة لا يمكن الاستغناء عنه.

٣- القيود فى التركيب تقتضيها صورة المعنى، وبهذه القيود تتمايز التراكيب، وتتفاوت درجة بلاغتها، ولو أسقط القيد لذهبت المزية وغابت البلاغة، فمزية الكلام وعلو درجته لا تكون إلا بما حوته التراكيب من قيود.

٤- النكتة البلاغية تكمن دائماً فى الخروج عن المألوف المعتاد فى نظم الكلام.

٥- القيود التى جاءت لإفادة الغرض الأصلى منها لا نقف معها كثيراً لوضوح الأمر وظهوره، وإنما نقف مع القيود التى لا يقصد منها الفائدة الأصلية، فيبدو بالنظر إلى الظاهر أنه يمكن الاستغناء عنها؛ لأن أصل المعنى يستفاد بدونها، ومحال أن يكون ذكرها عبثاً، فدقائق المعنى وصورته تقتضى ذكر هذه القيود.

٦- تنوع القيود فى الجملة بحسب المقام والسياق، فلكل مقام قيد بناسبه.

٧- البلاغة النظرية لا تكفى وحدها للكشف عن سمات التراكيب ولا بد من الاهتمام بالبلاغة التطبيقية التى تكشف عن الفروق بين التراكيب، وتظهر السر فى مجىء هذا التركيب مطلقاً، ومجىء الآخر مقيداً.

٨- القيود من مقتضيات الأحوال؛ لأنها من الخصوصيات التى تستدعيها الأحوال والمقامات.

فالله سبحانه أسأل أن يغفر لى ذلك العقل وهفوات اللسان، وأن يرزق هذا العمل القبول، وأن ينفع به طلاب العلم، وينفعنى بثوابه فى الآخرة، إنه سبحانه خير من سئل وأكرم من أجاب.

أهم المصادر والمراجع

١- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجانى، قراءة وتعليق / محمود شاكر، نشر مكتبة الخانجى، القاهرة.

٢- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، ابن المنير، حاشية على الكشاف، ط. مصطفى البابى الحلبى، ١٩٧٢.

٣- الايضاح فى علوم البلاغة، الخطيب القزوينى، تحقيق لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر.

٤- بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت.

٥- البرهان فى علوم القرآن، بدر الدين الزركشى، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

٦- التبيان فى علم المعانى والبديع والبيان، شرف الدين الطيبى ، تحقيق د. هادى عطية، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، بيروت.

٧- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس.

٨- التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى – دراسة وتحقيق د. عبدالفتاح بحيرى إبراهيم.

٩- تفسير أبى السعود ، ط دار الفكر.

١٠- حاشية شيخ زاده على تفسير البيضاوى، المطبعة العشاتية، تركيا.

١١- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجانى، قراءة وتعليق / محمود شاكر، نشر مكتبة الخانجى، القاهرة.

١٢- دلالات التراكيب، د. محمد أبو موسى، ط. وهبة، ط. ثانية، ١٩٨٧م.

١٣- روح المعانى: . محمود الألوسى دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

١٤- شروح التلخيص، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، الطبعة الأولى ١٣١٨هـ.

١٥- علم المعانى فى شرح الفوائد الغياتيه للأبهرى، تحقيق. د. عادل محمد الأكرت، مخطوط بمكتبة كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر بالقاهرة..

١٦- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن، زكريا الانصارى، نشر دار الصابونى، ١٩٨٥م.

١٧- فتوح الغيب فى الكشف عن قناع الريب، الشهاب الخفاجى.

١٨- الكشاف، ط جائزة دبى الدولية للقرآن الكريم. ط أولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

١٩- مسائل الرازى وأجوبتها من غرائب آى التنزيل، ط مصطفى البابى الحلبى.

٢٠- معجم البلاغة العربية، د. بدوى طبانه، ط دار المنارة ، ط رابعة، ١٩٩٧، جدة.

٢١- معجم مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهانى، دار الفكر ، بيروت.

٢٢- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب إبن هشام الانصارى، ت. محمد محى الدين عبد الحميد، ط المدنى، القاهرة.

٢٣- مفتاح العلوم ، السكاكى، تحقيق حمدى محمدى قابيل، ط. المكتبة التوفيقية.

فهرس الموضوعات

مقدمة	٥١٣١
تمهيد	٥١٣٣
القيود عند النحاة	٥١٣٥
القيود عند الإمام عبد القاهر	٥١٣٩
مكانة القيود فى الجملة	٥١٤١
القيود عند مدرسة السكاكى	٥١٤٩
كيف ندرس القيود فى البلاغة التطبيقية	٥١٥٢
الخروج عن المألوف فى فائدة القيد	٥١٥٤
الخروج عن المألوف فى نظم القيود	٥١٦٥
الخاتمة	٥١٧٣
فهرس المصادر والمراجع	٥١٧٥
فهرس الموضوعات	٥١٧٦